CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/L.1/Add.6
27 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

١٣-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها السادسة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة أورورا جافاتى دى ديوس (الفلبين)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٤ - التقرير الدوري الثالث

فنزويلا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث المقدم من فنزويلا (CEDAW/C/VEN/3) وذلك في جلستيها ٣٢٣ و ٣٢٤، المعقودتين في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (انظر CEDAW/C/SR.323 و CEDAW/C/SR.324).

٢ - وأوضحت ممثلة فنزويلا أن التقرير الدوري الثالث يبين تنفيذ الاتفاقية في الفترة بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٥. وقد أعد بعد تشكيل الحكومة في عام ١٩٩٤.

٣ - وأكدت الممثلة أن التقرير الدوري الثالث يوجز التقدم الذي أحرزته المرأة في تنفيذ الاتفاقية خلال الفترة المشار إليها أعلاه. بيد أن الممثلة أكدت أن التقرير لا يتضمن الخطة التاسعة للدولة التي وضعتها الحكومة. وتكفل تلك الخطة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة العامة، فضلا عن إدماج منظور مراعاة نوع الجنس فيها، وتلتمس تحقيق هدف الديمقراطية الحقيقية تحقيقا تاما.

٤ - وذكرت الممثلة أن عملية إعداد التقرير قد وفرت لحكومة فنزويلا الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. وسلمت الممثلة بدور اللجنة في متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين، وأعربت عن أملها في أن يؤدي ما أعربت عنه اللجنة من آراء انتقادية إلى تحسين عمل الحكومة.

٥ - وأوضحت الممثلة أن فنزويلا، فضلا عن باقي أمريكا اللاتينية، تمر بتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تؤثر تأثيرا بالغا على المجتمع، وبوجه خاص على النساء، اللاتي تعرضن لانخفاض دخولهن والدعم التقليدي لهن بينما اتسعت مسؤولياتهن. بيد أنها أشارت إلى أن الأزمة الاقتصادية والسياسية في الثمانينات وجزء من التسعينات قد اضطرت المرأة إلى المطالبة بقسط أكبر من المشاركة في المجتمع والدولة. وفي ذلك السياق جاءت مطالبات العناصر الفاعلة الجديدة، لا سيما النساء، "بالتمثيل المشارك".

٦ - وأكدت الممثلة أن معدل النمو السكاني في فنزويلا هو من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. وقالت إن البلد قد تأثر بنهاية "نموذج التنمية المستقلة ذاتيا" الذي كان يحدث التضخم ويؤثر على ظروف السكان المعيشية، خصوصا النساء اللاتي يرأسن أسرا معيشية. وقالت إن "خطة فنزويلا" قد وضعت لكي تخفف، على المدى القصير، من أثر برامج التكيف الهيكلي على أكثر القطاعات ضعفا بين السكان.

٧ - وقدمت الممثلة استعراضا لما تحقق في الماضي من إنجازات رئيسية فيما يتصل بالمساواة بين المرأة والرجل. وقدمت وصفا لشتى التعديلات التشريعية، لا سيما قانون مكافحة العنف ضد المرأة، وقانون المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين، ومبدأ التضامن وتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة، وحق الأمهات المراهقات في مواصلة الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن المجلس النسائي الوطني هو الجهاز الذي يرصد تنفيذ الإصلاحات القانونية والاستراتيجيات المتفق عليها في منهاج عمل بيجين.

٨ - وأوضحت الممثلة أنه، بالرغم من التقدم المذكور أعلاه، لم يجر التأكيد بشكل كاف على إمكانية حصول المرأة على التدريب وتعلم القراءة والكتابة وعلى البرامج التي تستهدف تمكين المرأة؛ وأن الأنماط المـُقولبة المستمرة، التي غالبا ما توجد في النصوص التعليمية والمواقف الثقافية، لا تزال عوائق أمام النهوض بالمرأة. وأبلغت اللجنة أيضا أن من بين جوانب عدم المساواة الباقية، لا يزال جانب عدم المساواة الاقتصادية مستمرا ضد المرأة، خصوصا في القوى العاملة حيث تجعلها وظيفتها وأجرها في مستوى أدنى من الرجل. وبالإضافة إلى ذلك قالت إن المرأة لا تزال تتعرض للتهميش من حيث الموارد، وأن مشاركتها السياسية لا تزال محدودة جدا بسبب ما تبديه الأحزاب السياسية من مقاومة للحصص.

٩ - وشددت الممثلة على الإجراءات التي ستتخذ على المدى القصير، ومن بينها إجراء إصلاحات لقانون تكافؤ الفرص، من المتوقع أن تفضي إلى إنشاء المعهد الوطني للمرأة.

١٠ - وأعربت الممثلة عن أسفها لأن إجراءات اللجنة المتصلة بالتقارير الدورية والتي لا تتيح للحكومات سوى وقت قصير للرد على الأسئلة الكتابية، لا تمكّن الحكومات من تقديم التحليل المتعمق والردود الملائمة. واختتمت بالتأكيد على أنه لا ينبغي إخضاع أي دولة طرف لضغوط غير واجبة نتيجة لإجراءات اللجنة.

مقدمة

١١ - عرضت فنزويلا تقريرا يغطي الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥. وأعربت اللجنة عن تقديرها لممثلة فنزويلا للصراحة التي وصفت بها الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في بلدها، والطريقة التي حاولت بها حكومتها تنفيذ الاتفاقية.

١٢ - ومما يدعو إلى للأسف أن إعداد التقرير لم يتم وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة، ولم يتضمن إحصاءات عن المشاكل المتصلة بكل مادة من مواد الاتفاقية. كما أنه لم يتضمن وصفا وقائعيا مفصلا للسياسات والبرامج التي يجري تنفيذها، ولمدى نجاحها في تلبية الاحتياجات الواقعية للمرأة الفنزويلية، بغية الامتثال للاتفاقية.

١٣ - ومع ذلك، فقد تضمّن التقرير قدرا كبيرا من البيانات عن الحالة القانونية للمرأة في فنزويلا؛ وقد جرى تناول هذه المعلومات من جديد، كما تم توسيعها في بعض الأحيان، في البيان الشفوي. وقد شكرت اللجنة الممثلة لإجابتها على معظم الأسئلة الأربعة والسبعين الموجهة إلى الحكومة، ولاحظت مع التفهم ما ذكرته الممثلة من أن ضيق الوقت قد جعل من الصعب تزويد اللجنة بإجابات أكثر تفصيلا أو بإحصاءات مستكملة.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية

١٤ - كان من الواضح أن أخطر عقبة تحول دون تنفيذ الاتفاقية في فنزويلا هي الفقر الذي يواجه نسبة كبيرة من السكان (٧٧ في المائة من سكان الحضر و ٧٥ في المائة من سكان الريف كانوا يعيشون في فقر). وقد زادت هذه المشكلة من جراء انتقال ٨٣,٩٩ في المائة من السكان إلى مناطق الحضر، بحيث لم يعد يعيش في الريف سوى ١٦,٠١ في المائة من السكان. وبين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٤ عاما، كانت نسبة النساء المهاجرات أكبر من الرجال.

١٥ - وثمة مشكلة خطيرة أخرى تتمثل فيما يشار إليه على أنه "استنفاد نموذج التنمية القائم على الإيرادات الذي كان متبعا في الاقتصاد الفنزويلي"، والذي اضطر الحكومة إلى اتخاذ تدابير اقتصادية للسيطرة على التضخم وتحقيق التوازن في الميزانية، على حساب الاستثمارات الاجتماعية. وقد تركت

القيود الشديدة المفروضة على الإنفاق الاجتماعي أثرها أولا على الفئات الأكثر ضعفا من السكان، بما في ذلك النساء، مما أدى إلى ما يسمى "تأنيث الفقر".

١٦ - وقد عجز البلد عن إعادة تنشيط اقتصاده وتحقيق التوازن فيه، رغم أنه نفذ ما يسمى "خطة مكافحة الفقر" في محاولة للتخفيف من الآثار الاجتماعية للتكيف. وكما يبين التقرير، لم تكن الخطة ناجحة للغاية.

١٧ - وزادت الحالة الاقتصادية سوءا من جراء استمرار الأنساق الأبوية والصور النمطية والتحيزات المتأصلة ضد المرأة في المواقف الاجتماعية للناس. وتعززت هذه الأنساق والمواقف بمجموعة قوانين تقاوم التعديل حتى الآن (على سبيل المثال، لا يزال اقتراح بتعديل قانون العقوبات قيد النظر منذ عام ١٩٨٥)، رغم الجهود الكبيرة من جانب مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

١٨ - وثمة عقبة أخرى تحول دون تنفيذ الاتفاقية تتمثل في عدم استمرار السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالمرأة، وهو ما يعني استمرار مفاهيم وأساليب وآليات حل المشاكل وتنفيذ الاتفاقية على نحو متماسك ومنظم.

١٩ - وثمة مشكلة أخرى تتمثل في صعوبة ضمان إصدار السلطة التشريعية لمقترحات تشريعية لمكافحة التمييز ضد المرأة.

٢٠ - ولا يبدو أن الآلية الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، وهي المجلس الوطني للمرأة، تمتلك من الموارد وسلطات اتخاذ القرار والنفوذ الضروري ما يكفي لأن تنجح في استحداث منظور يراعي الفروق بين الجنسين في مختلف الهيئات الحكومية.

الجوانب الإيجابية

٢١ - رحبت اللجنة بقانون إصلاح قانون العقوبات، وبقانون العنف الجنسي والمنزلي.

٢٢ - واعتبرت اللجنة قانون تكافؤ الفرص أمام المرأة قانونا إيجابيا للغاية، وهو القانون الذي سينشأ بموجبه معهد مستقل للمرأة ومكتب وطني للدفاع عن حقوق المرأة.

٢٣ - وكان إدماج المنظور الذي يراعي الفروق بين الجنسين في الخطة الوطنية الثامنة، والإعداد لبرنامج وطني للمرأة من ذلك المنظور، من قبيل الإنجازات الهامة.

٢٤ - ومما شكل نجاحا عظيما وضع تشريع يكفل للمراهقات الحوامل إتمام تعليمهن وعدم فصلهن من المدارس بسبب الحمل.

٢٥ - كما تحققت خطوات إيجابية للغاية تمثلت في التعاون الذي شرع فيه المجلس الوطني للمرأة مع المنظمات غير الحكومية، وفي إنشاء سبع شبكات وطنية معنية بالمرأة.

موضوعات الاهتمام الرئيسية

٢٦ - بالإضافة إلى حالة الفقر التي يعيش فيها سكان فنزويلا، ساور اللجنة بالغ القلق لعدم وجود أي خطط عملية على مستوى المنظمات الشعبية لعرض مطالب المرأة، ولأنه من العسير تأمين الموافقة على المقترحات التشريعية المتعلقة بتلبية احتياجاتهن.

٢٧ - ومن دواعي قلق اللجنة أيضا أن البلد لم يحقق أي تقدم حقيقي في تنفيذ الاتفاقية، ورغم ما يبذله من جهود فإنه لم يستجب بعد بفاعلية لمشاكل مثل العنف العائلي، والبغاء، والحمل المبكر، والأمية بين الإناث، والتمييز في مكان العمل من حيث أجور المرأة، وارتفاع النسبة المئوية للنساء اللائي يحصلن على أجور أقل من الحد الأدنى، وعدم القضاء على القوالب النمطية، وعدم إجراء التغييرات التي يتعين القيام بها في النظام القانوني للبلد، الذي يعزز وجود هذه القوالب النمطية.

٢٨ - وكذلك فإن الحكومة أخفقت في وضع برنامج وطني لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة في منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - بل والاستراتيجيات في مجالات ذات أولوية عليا مثل القضاء على الفقر.

٢٩ - ومن بين مجالات الاهتمام الأخرى خفض الميزانيات المتعلقة بالصحة، وارتفاع معدل الوفيات بين الأمهات، وانعدام أو قلة فرص الوصول إلى برامج تنظيم الأسرة (ولا سيما بالنسبة للمراهقات)، وعدم وجود إحصاءات عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومحدودية فرص وصول المرأة الى الخدمات الصحية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشريع الذي يجرم الإجهاض، حتى في حالات غشيان المحارم أو الاغتصاب، لا يزال معمولا به.

٣٠ - ومما اهتمت به اللجنة مسألة ضياع فرص العمل بالنسبة للمرأة نتيجة للتخفيضات في قطاع العمل الحكومي، خاصة وأن ذلك يضطرهن إلى العمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي والقبول بالوظائف المنخفضة الأجر.

٣١ - ويساور اللجنة أيضا بالغ القلق لأن الدولة زادت من الإنفاق الاجتماعي ليس لوضع برامج اجتماعية ولكن لزيادة أجور موظفي الدولة.

٣٢ - ومن دواعي القلق الشديد أنه على الرغم من أن فنزويلا صدقت على الاتفاقية بدون تحفظات، لا يزال هناك تمييز ضد المرأة في مجال حقوق المواطنة: فعند زواج، يحق لزوجة الرجل الفنزويلي الحصول على جنسيته، في حين لا يحق ذلك بالنسبة لزوج المرأة الفنزويلية، وهي حالة تشكل انتهاكا للمادة ٩ من الاتفاقية.

اقتراحات وتوصيات

٣٣ - توصي اللجنة بوجه خاص بتنفيذ برامج فعالة لمكافحة الفقر، الذي يؤثر على المرأة بالذات.

٣٤ - وذكرت اللجنة أنها سوف ترحب بالتبكير باعتماد التعديلات على قانون العقوبات، وكذلك اعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة والعنف العائلي، وإلغاء المادة التي يتضمنها القانون المدني بشأن حقوق المواطنة، والتي تتعارض مع الاتفاقية.

٣٥ - وتوصي اللجنة بأن تفي فنزويلا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها باعتمادها منهاج عمل بيجين.

٣٦ - وتقترح اللجنة الاضطلاع بالسياسات والبرامج الرامية إلى وقف ارتفاع معدل الوفيات بين الأمهات، وبوضع برامج لتنظيم الأسرة لصالح المراهقين.

٣٧ - وتقترح اللجنة أن تسعى الحكومة على الموافقة في وقت مبكر على إنشاء المعهد المستقل للمرأة جنبا إلى جنب مع المكتب الوطني للدفاع عن حقوق المرأة.

٣٨ - وتوصي اللجنة بأن تضطلع الحكومة ببرامج ذات قاعدة عريضة، عن طريق وسائط الإعلام وغيرها من الوسائل الأخرى الممكنة، للتصدي للقولبة على أساس الجنس، مع إيلاء اهتمام خاص لإزالة العقبات من هذا القبيل والتي كان من نتيجتها أن المرأة تحصل على أجور أقل من الرجل بنسبة ٢٥ في المائة، على الرغم من الحماية التي يوفرها قانون العمل، الذي يعترف بمبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي".

- - - - -